

المرأة والعمل غير المقتن في المغرب العربي:
التجارة النسائية الموازية مثالا
مشروع بحث مقدم لبرنامج منح بحث الشرق الأوسط

عنوان المشروع: المرأة والعمل غير المقتن في المغرب العربي، التجارة النسائية الموازية
مثالا

المدة الزمنية المخصصة للبحث: 18 شهرا - من سبتمبر 2006 الى فيفري 2008
الحيز الجغرافي للبحث: تونس- الجزائر-ليبيا- موريتانيا
الأساتذة المساهمون:

- عائشة التايب: أستاذة علم اجتماع - تونس
- نعيمة نصيب- أستاذة علم اجتماع- الجزائر
- عائشة بن مسعود فيشكة- أستاذة علم اجتماع- ليبيا
- سيدي محمد ولد الجيد- أستاذ علم الاجتماع- موريتانيا

1- موضوع البحث وإشكاليته

ان مفاهيم الإقصاء والتهميش أو الهامشية والعمل المهمش والعمل الموازي وغير المهيكل واللاشكلي وغيرها من المصطلحات المستخدمة في هذا السياق، مفاهيم يجمع بينها رابط مشترك يجعلها - رغم اختلاف العبارات واختلاف استعمالاتها واستخداماتها والتي تتضمن غايات ودلالات متنوعة بتنوع المستخدمين- تتمركز في خندق واحد يجعل منها ظواهر اجتماعية متقاربة الى حد يصعب معه الفصل بينها والحديث عن البعض منها بمعزل عن البعض الآخر.

ويتجلى القاسم المشترك بين مختلف تلك الألفاظ في انضوائها تحت ستار اللاقانون و لا شرعية الممارسة منظورا إليهما من زاوية المنطق الرسمي والسائد للأشياء وبلغة القانون المهمين على الواقع وعلى المجتمعات بشكل كوني. فخارج نطاق حدود مضبوطة ومحددة المعالم والأركان من قبل منطق المجتمع الكلي وأجهزته وهياكله الرسمية والمعلنة، تعتبر كل ممارسة تشذ عن السائد وترتكز على منطق ومناطق مختلفة ومغايرة، ممارسة هامشية ومهمشة وغير مقننة وغير رسمية ولاشكالية، ويصبح كل ممارس لها مقصي وملفوض من دوائر المجتمع وأسواقه المادية والرمزية ويصبح فاعل غير مرغوب فيه ومنبوذ تقياته أحشاء المجتمع ورمت به خارج أسوارها المهيكلة

وهنا يبرز الموازي بشكل عام ليمثل ذلك الفضاء او المجال او ربّما "القطاع " الذي يحتضن ذلك المقصي والمهمش الذي لفض من دوائر المجتمع الرسمية وعجز عن المساهمة فيها بشكل رسمي، ليوفر له ما يتسنى توفيره بشكل غير رسمي وغير مقتن، وي طرح في هذا المستوى العمل غير المقتن كعمل مختلف، يخضع لميكنيزمات وآليات مختلفة وموفرا لممارسيه حظوظا أوفر لكسب القوت والاسترزاق بسبل أخرى غير معهودة وغير شائعة وغير مثبتة في إحصاءات الدول ودفاترها الرسمية.

وفي هذا مستوى يرتبط العمل غير المقتن بما يسمّى سوسيولوجيا بمقاربات الإقصاء والتهميش، التي تقر بارتباط هيكلي بين العمل غير المقتن ووضعيات الإقصاء والتهميش

التي تعد دافعا مركزيا نحو تعاضم أنشطة ذلك القطاع الذي شكل بروزه منذ السبعينات من القرن العشرين برهانا قاطعا عن فشل نماذج التنمية في الدول النامية وعجزها عن استيعاب مختلف طاقاتها الحيّة والشابة.

لقد ظل مفهوم الاقتصاد الموازي والعمل غير المهيكّل متداولاً أكثر من قبل المختصين في الاقتصاد، ورغم اعتماد المفهومين من قبل بعض علماء الاجتماع إلا أن أغلب الدراسات السوسولوجية المشتغلة في هذا النطاق تميل إلى اعتماد مفاهيم الإقصاء والتهميش الاجتماعي باعتبارهما مفاهيم سوسولوجية مركزية وضمنها يتم تصنيف الأنشطة غير المهيكلة والأعمال الهامشية بوصفها ظواهر فرعية ويتم ربطها بظواهر الفقر والبطالة.

إن تشعب الظواهر المرتبطة بمجال العمل غير المقنن وتعقدها وارتباطها بمجال خفي ومستتر يتحسس المرء وبالكاد يتلمس فعلياً أطرافه، إلى جانب الاهتمام الفرعي بها من قبل المختصين والباحثين في علم الاجتماع، كان له أثره السلبي برأينا على مستوى تراكم البحوث والدراسات السوسولوجية حول ظواهر وممارسات العمل اللاشكلي والموازي، إذ ينتبه الدارس إلى ندرة وشبه غياب الدراسات المعمقة وقلة البحوث السوسولوجية خاصة منها حديثة الانجاز حول ظواهر وأشكال العمل غير مقنن والمتعلقة بالأساس بالعالم العربي.

وتمثل رغبتنا هذه محاولة لملئ حيز من هذا الفراغ المتعلق بندرة الدراسات السوسولوجية حول العمل غير المقنن، ومحاولة للكشف وتبسيط الضوء على بعض جوانب هذا الموضوع في مستوى دول المغرب العربي، وهي محاولة لن نتناول موضوع العمل غير المقنن بشكل مطلق، ولكنها ستحاول النظر إليه من زاوية ممارسة المرأة له، وسوف يحاول البحث كذلك التقيد بشكل معين من أشكال العمل غير المقنن المتفشية في المغرب العربي وفي تونس تحديداً وهو التجارة الموازية أو التجارة غير الرسمية والتي أصبح يحلو للبعض بتسميتها بتجارة الحقيبة. وسوف يحاول هذا البحث طرح الاشكالية التالية

ما هي أهم الأسباب والدوافع الكامنة وراء انخراط المرأة في العمل غير المقنن؟ وهل يمكن ان تختزل ظاهرة ممارسة المرأة لأشكال معينة من العمل غير المقنن في الدوافع المادية أي في دوافع الفقر الاحتياج ام ان الظاهرة متعددة الأسباب ومعقدة الدوافع؟ وما هي أهم انعكاسات ونتائج الممارسة الموازية للعمل على المرأة وعلى المجتمع؟

2. أهمية ظاهرة التجارة غير الرسمية بدول الاتحاد المغاربي

إن النشاط النسائي غير المقنن الذي يتركز عليه هذا البحث هو نشاط التجارة الموازية أو غير الرسمية ويجدر بنا في هذا المقام محاولة ضبط هذا المفهوم والتعريف على أهمية هذه الممارسة في الدول التي نصلو إلى انجاز البحث فيها.

يشمل مفهوم التجارة غير الرسمية أو الموازية مستويين اثنين: مستوى أول ينصوي تحت ستار اللاشعورية في أحدّ وأشدّ معانيها ويشمل تجارة الممنوعات أو التجارة المحرمة مثل تجارة المخدرات والأسلحة والذهب وغير ذلك؛ ومستوى ثاني يتأرجح بين صفة القانونية واللاقانونية وتمتدج فيه الجوانب الرسمية بالجوانب غير الرسمية إلى حد يصعب فيه أحيانا على الدارس الفصل بين الجانبين والتمييز بينهما، ويشمل مختلف عمليات المتاجرة ببعض المواد الغذائية والملابس ومواد الزينة والتجميل والمواد الالكترونية والأدوية وغيرها من

البضائع سواء بين بلدين متحادين وهو ما يسمى في بعض الحالات بالتجارة الحدودية أو في نطاق البلد الواحد. وتتمّ مختلف أشكال هذه التجارة خارج القنوات الرسمية أي بالنسبة للتجارة الحدودية خارج مجموع اتفاقيات التصدير والتوريد القانوني للبضائع، وفي حالة ممارستها في إطار بلد واحد فإنها كذلك تتم خارج الهياكل الرسمية المختصة ودون أي انضباط أو خضوع لترائيب أو إجراءات رسمية سواء في جلب البضاعة أو في عمليات ترويجها، وبشكل يمكن اعتبار مختلف ممارسات التجارة غير المقننة تجارة عفوية وغير منظمة من طرف الهياكل المختصة بالرغم من أنه في بعض الأوضاع قد يسمح بممارستها أو قد يغض الطرف عن ممارستها .

و يتجه اهتمامنا في هذا السياق إلى المستوى الثاني إذ أنه يجسد النموذج الأكثر ممارسة من قبل النساء في دول المغرب العربي، وقد انبثقت حركة التجارة الموازية بشكل مطلق على هامش الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.

وقد استفادت حركة التجارة العفوية من المرونة الرسمية في التعامل مع العابرين للحدود كنتيجة منطقية لتوقيع بعض الاتفاقيات الثنائية في إطار اتحاد المغرب العربي، وقد ساهم ذلك إلى حد بعيد في دعم تلك الحركة التجارية، وكان البيان المشترك التونسي الليبي قد أكد عقب لقاء جربة في 22 ماي 1988 على:

- ضمان حرية تنقل الأشخاص بين البلدين.
- ضمان حرية تنقل السلع والبضائع ذات المنشأ الوطني بين البلدين.
- ضمان حرية الإقامة والعمل والتملك لمواطني البلدين.

لقد مثلت اذا هذه الحركة المنبثقة منذ تلك الفترة والمتواصلة إلى يومنا هذا بأشكال أكثر تطورا نموذج تجارة غير رسمية فريدة من نوعها امتزجت فيه السبل القانونية بالسبل غير القانونية وتعددت وتنوعت ضمنها مسالك التوريد والتصدير وبلغ مداها كل دول اتحاد المغرب العربي وتجاوزها إلى الدول أخرى، وقد ارتبطت بحركة عبور يومية لا تكاد تتوقف لاعداد كبيرة من الفاعلين الاجتماعيين الفاعلين لليبيا خاصة من تونس والجزائر والمغرب من أجل اقتناء البضائع المسموح بتمريرها قمرقيا وترويجها بالأسواق التونسية والجزائرية والمغربية ولكن بشكل أخص ببعض الأسواق الكبرى المعروفة بمنطقة أقصى الجنوب التونسي والتي أصبح بعضها يسمى رسميا بسوق المغرب العربي الكبير كسوق منطقة بنقردان الحدودية من ولاية مدين.

والى جانب الشرائح الاجتماعية الممارسة للتجارة الموازية من الذكور والإناث والعبارة للحدود لاقتناء البضاعة، نجد شرائح اخرى وهي خاصة شرائح نسائية تكتفي بالتوجه إلى سوق بنقردان المدينة التونسية الحدودية دون عبور للحدود لجلب نفس البضائع وترويجها بمناطقهم الأصلية ببعض الولايات التونسية أو كذلك الجزائرية بالنسبة للجزائريات.

ولعلمهم من المهم التأكيد في هذا المستوى من البحث ان هذا الصنف من التجارة الموازية النسائية والمرتبطة أساسا بترويج البضاعة المجلوبة من ليبيا اما بطريقة مباشرة او بطريقة غير مباشرة ، لا يعتبر الصنف الوحيد رغم انه يبدو الأهم ، إذ أصبحت ظاهرة التجارة الموازية النسائية تتطور من يوم الى آخر مبتكرة أصناف متنوعة من التجارة غير الرسمية من ذلك يمكن ذكر

- التجارة النسائية الموازية المرتبطة بتركيا

- التجارة النسائية الموازية المرتبطة بإيطاليا

- التجارة النسائية الموازية المرتبطة بسوريا

وسوف نحاول ضمن هذا البحث محاولة التطلع إلى عمق هذه التجارة غير الرسمية وخفايا إقبال المرأة على ممارستها رغم ما تتكبده من مشاق السفر والإقامة وتبعات جلب البضائع بشكل غير رسمي من هذه الدول.

2- الأهداف الرئيسية للبحث

- الوقوف على أهم دوافع وأسباب الظاهرة
- تحديد فئات وأصناف الممارسين للظاهرة (الشرائح العمرية-الانتماءات الاجتماعية...)
- محاولة البحث عن انعكاسات ونتائج ممارسة الظاهرة على المستوى الفردي والمستوى المجتمعي
- محاولة التعاطي مع الظاهرة بمقاربة السوسيولوجية مركزة على الفاعل الاجتماعي - المرأة- الممارس لها، كمحاولة للشذوذ عن المقاربات الاقتصادية للظواهر العمل غير المهيكل.
- محاولة الخروج باستنتاجات تأليفيّة تحيط بممارسة المرأة للعمل غير المقنن على مستوى مغاربي وانطلاقاً من خصوصية الظاهرة في كل بلد مدروس.

3- الإطار النظري للبحث ونتائج الأبحاث الأخرى في الموضوع .

لقد أثارت ظواهر العمل غير المقنن وممارساته انتباه الاقتصاديين وبعض المنتمين إلى بعض اختصاصات العلوم الإنسانية الأخرى، أكثر مما أثارت انتباه علماء الاجتماع وباحثيه ودارسيه، لذلك ظلت المحاولات السوسيولوجية في هذا الإطار نادرة - كما سبقت الإشارة إلى ذلك- وقد يفسر ذلك بأكثر من عامل منها ما تم ذكره من حصر علماء الاجتماع لظواهر العمل غير المقنن كظواهر ضمن مباحث الإقصاء والتهميش واعتبارها ظواهر فرعية منحدره منها، وهو ما أبعد تناول ممارسات العمل غير المهيكل والمهمش عن مجالات سوسيولوجية أخرى ربما كانت أقرب إلى دراسة مثل تلك الظواهر مثل مقاربات سوسيولوجيا الشغل ومدارس سوسيولوجيا التنظيمات والمؤسسة، وقد شهدت هذه المدارس الأخيرة تطورات فكريّة ونظرية هامة في السنوات الأخيرة توازت مع حجم التحولات الاقتصادية والمجتمعيّة التي شهدتها مجالات الشغل في ظل التحولات التكنولوجية العالمية الراهنة.

ولا بد من التأكيد - في هذا المستوى- على أن هذا الاهتمام الكبير الذي عرفته قطاعات العمل الرسمي والمقنن كان على حساب الاهتمام الفكري بالعمل غير المقنن وجملة ممارساته وأنشطته التي أضحت تتأسس بدورها بأشكال مختلفة في السنوات الأخيرة، كما أضحت أهميتها وحجمها يتوسع على نطاق عالمي من يوم إلى آخر.

ترد أغلب الدراسات المنجزة والمنشورة في إطار العمل غير المقنن في الأغلب في شكل أعمال جماعية تمت في سياق ندوات بحثية متعددة الاختصاصات، وعلى أهمية هذه الأعمال وعلى ثراء التناول المتعدد الاختصاصات للظواهر، يلاحظ المنتبّع لما تعلق منها بشكل مباشر بالعمل غير المهيكل، سيطرة المقاربات غير السوسيولوجية على اغلب المحاولات، ويكتشف الدارس هيمنة محاولات التناول الكمي والإحصائي - الذي قد يفقد

مصادقته في مثل هكذا ظواهر - على بعض زوايا التناول. وينسحب مثل هذا الاستنتاج حتى على بعض الدراسات التي يقر أصحابها بمرجعيتهم السوسولوجية كما هو الشأن بالنسبة لدراسات الفرنسي جاك شارم Jaque Charme والذي يعتبر من الباحثين القلائل الذي أنجزوا دراسات هامة فيما يتعلق بإشكاليات وظواهر العمل غير المقنن بإفريقيا ودول المغرب العربي .

ولا يفوتنا في هذا الصدد الإشارة إلى نقطة مهمة تتعلق ببعض التقادم الزمني الذي أضحي ينسحب على عدد من الدراسات المتعلقة بالقطاع غير المهيكل بما فيها دراسات جاك شارم وفليب هيقون Philippe Huggon، وغيرهم والتي يعود آخرها -على حد ما نعلم- إلى مطلع التسعينات¹.

3- مراجعة بعض الدراسات المتعلقة بشكل مباشر بموضوع البحث المقترح.

يعد تناول إشكالية ممارسة المرأة للعمل الموازي بشكل عام وإشكالية المرأة والتجارة الموازية بشكل اخص من الإشكاليات التي لم تحض بما تستحق من البحث والدراسة سواء في مستوى الدراسات الشاملة والمعمقة المنشورة في شكل كتب، او الدراسات الجزئية المنشورة في شكل مقالات. ونظرا لاهتمامنا غير الحديث بموضوع العمل غير المقنن والتجارة الموازية في أشكالها العامة، والذي يعود الى رسالة الدكتوراه، فقد لاحظنا شبه انعدام الدراسات المتعلقة بشكل جوهري بالتركيز على المرأة ضمن دراسات العمل غير المقنن . كما تبقى حتى الإشارات إلى الحضور النسائي في الدراسات المهمة بالقطاع غير المهيكل في عموم ممارساته نادرة وقليلة.

وقد يمكن تفسير ذلك بالأهمية المستجدة لممارسة النساء لظواهر العمل غير المقنن وتقدم بعض الدراسات² . أو ربّما كذلك نتيجة التوجه العام الذي طغى على الدراسات السابقة والمهتمة بالمرأة سواء من قبل الحركات النسوية في العالم والعالم العربي أو بعض الجهات البحثية الأخرى، والذي اتجه نحو التركيز على جوانب أخرى من قضايا المرأة كقضايا التمييز والعنف وغيرها من الإشكاليات التي ارتبطت أكثر بجوانب نفسية ونفسية اجتماعية في حياة المرأة.

ومن ضمن الدراسات القليلة التي تعرضت بشكل معمق لمسألة المرأة والتجارة الموازية يمكن ذكر دراسة:

- جيزال سيمار، التاجرات الصغيرات في موريتانيا (باللغة الفرنسية)، نشر كرتلا، باريس، 1996، 240 صفحة.

¹ CHARME, J, "Une revue critique des concepts, définitions et recherches sur le secteur informel" in Nouvelles approches du secteur informel, Séminaire du O.C.D.E. 1990,
- Huggon, ph, Approche pour l'étude du secteur informel dans le contexte africain. in Nouvelle approche du secteur informel, Séminaire du O.C.D.E, 1990

² تغيب أية إشارة للحضور النسائي في القطاع غير المهيكل في أهم المراجع المنشورة حول العمل الموازي:

- Lautier Bruno, L'Etat et l'informel, L'harmattan, Paris 1991

- Collectif, Tiers monde, informel en question, Paris 1991

-Salahdine.Mohamed : L'emploi invisible au Maghreb : Etude sur l'économie parallèle. Société Marocaine des Editeurs Réunis. Maroc,1991.

وهي دراسة على قدر كبير من الأهمية حاولت الباحثة ضمنها الغوص في معيش المرأة التاجرة وحاولت تشكيل صورة انثروبولوجية عن تجربة ممارسة التجارة الموازية من قبل المرأة، وقد ارتبطت الدراسة بمنطقة محددة من مناطق المغرب العربي وهي موريتانيا، وهو بحث منجز في إطار رسالة دكتوراه وتم نشره فيما بعد.

على أهمية هذا البحث في سد الفراغ الحاصل في مستوى دراسات المرأة والعمل الموازي، إلا أنه يبقى محدود النطاق بحكم انجاز دراساته الميدانية في إطار زمني (النصف الأول من تسعينات القرن العشرين) ومكاني معين. هذا إلى جانب أن الخلفية الانثروبولوجية للباحثة وصاحبة الكتاب، بالقدر الذي ساعدت فيه القارئ والمطلع على الوقوف على أدق تفاصيل الممارسة اليومية للمرأة التاجرة، إلا أن دقة التفاصيل وكثرتها تعيق أحيانا لملمة أطراف الممارسة واستخلاص استنتاجات شمولية وتأليفية حول الظاهرة في نطاقات أوسع.

ومما لا شك أن زاوية النظر للموضوع من موقع مختلف وفي زمن مختلف ومن حيث الاختصاص ومن قبل انتماء للدارس لنفس المجتمع المدروس سوف يكون على درجة كبيرة من الأهمية، ونعتقد أن مشاركة باحث موريتاني في دراسة ممارسة المرأة الموريتانية للتجارة الموازية بمستجداته الراهنة سوف يضيف الكثير لمثل هذه الموضوع لا على نطاق موريتانيا فحسب ولكن على نطاق المغرب العربي ككل. ولعلّه من الأكد القول بأن المقاربة المغاربية للظاهرة سوف تكون على درجة كبيرة من الأهمية بما سوف تتيحه لنا العملية من فرص الوقوف على زوايا الاختلاف والتشابه بين المجتمعات المغاربية المدروسة، وبما سوف تخوله لنا تلك المقاربة الشمولية من تعمق في دراسة الظاهرة في كل مجتمع على حدة من ناحية، والتعمق الأشمل في تناولها على مستوى عام من ناحية أخرى.

4- أساليب جمع البيانات ومنهجية البحث

4-1 : المقابلات الميدانية مع الممارسات للتجارة الموازية

من أهم الأدوات المنهجية التي سوف يعتمد عليها هذا البحث هي المقابلات الموجهة التي سوف تنجز مع عينات من النساء الممارسات للتجارة الموازية في كل بلد سوف يشملها البحث.

- يتم اختيار العينات من المناطق التي تشهد انتشارا أكثر للظاهرة في كل من تونس والجزائر وموريتانيا وكذلك ليبيا.

* في مستوى البلاد التونسية: تجرى المقابلات في تونس العاصمة، وضمن بعض الأحياء الشعبية المعروفة أكثر بممارسة الظاهرة كحي التضامن وحي الانطلاق، وتنجز كذلك في جنوب البلاد التونسية وخاصة في منطقة بنقردان الحدودية -الواقعة على بعد حوالي 70 كلم على العاصمة طرابلس- وهي من أكبر مناطق التجارة موازية ومقصد كل التجار غير الرسميين من النساء والرجال ، هذا إلى جانب الإشعاع المغاربي لهذا المنطقة فهي تقصد كذلك من قبل التجار غير الرسميين من مختلف دول المغرب العربي، حتى أن سوقها الأسبوعي سمي رسمياً باسم السوق المغاربية بينقردان

* **في مستوى الجزائر:** سوف يقع كذلك التركيز على المناطق الحدود التونسية الجزائرية باعتبارها تشهد كذلك من الجانبين حركة تجارة موازية نشيطة خاصة في مستوى بعض النقاط كولايتي عنابة وقالمة، والى جانب الاهتمام بالمناطق الحدودية يقع كذلك التركيز على نشاط التجارة الموازية النسائية في مستوى الجزائر العاصمة حيث نجد أشكالاً أخرى ممارسة من قبل النساء ومرتبطة أساساً بحركة الهجرة إلى أوروبا والى بعض دول المشرق كسوريا وبعض دول الخليج العربي كالإمارات العربية المتحدة وخاصة دبي.

* **وفي مستوى موريتانيا:** تجرى المقابلات مع الممارسات للتجارة خاصة في العاصمة نواكشوط حيث تعرف التجارة الموازية النسائية في ازدهاراً كبيراً في أسواق العاصمة وأحيائها، وترتبط أساساً باحتياجات المرأة الموريتانية من مواد الزينة والملابس وغيرها، وقد شهدت الظاهرة تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة أدخل التجارة في مسار الاقتراض والتداين من أجل التمكن من مواصلة نشاطها.

* **في مستوى ليبيا:** تبدو وضعية ليبيا مختلفة بعض الشيء، إذ لا بدّ من الإشارة إلى الأهمية البالغة التي تكتسبها وضعية ليبيا في البحث فهي إلى جانب تواجد ممارسة ظاهرة التجارة الموازية النسائية فيها مثلما هو الشأن بالنسبة لبلدان المغرب العربي الأخرى، فإن ليبيا كذلك تمثل حلقة مهمة في مسارات التجارة الموازية بكل دول المغرب العربي ذلك أنها تعتبر نقطة مصدر لجزء كبير من البضاعة المروجة بالأسواق والأحياء وغيرها، فهي إذاً إلى جانب أنها نقطة ممارسة فهي كذلك نقطة استقطاب للتجار والمزودين بالبضاعة، وقد عرفت ليبيا منذ عملية فتح حدودها مع تونس في 1987 وإعلان قيام اتحاد المغرب العربي في 1988 وتعرف ليبيا تطوراً مهماً في مستوى الأسواق الكبرى التي يرتبط نشاطها بشكل مباشر بحركة التجارة الموازية مع كل من تونس والجزائر وكذلك المغرب الأقصى وتشهد طرابلس العاصمة وبعض أحيائها (كسوق الثلاث وحي جامع الصقع وغيرها من المناطق) وبعض المناطق الحدودية الأخرى والقريبة من التراب التونسي كزوارق والخمس وجميل، حركة تجارة موازية لا تكاد تهدأ، ممارسة من مختلف الشرائح والأعمار رجالاً ونساءً.

محاور المقابلات الميدانية:

من المفترض إجراء مقابلات اختبارية في بداية انطلاق الأشغال لاستنتاج خفايا التجارة الموازية في كل بلد ومحالة صياغة محاور كبرى أساسية سوف تكون قنوات ربط بين المجتمعات المدروسة،

- كالدوافع المركزية للانخراط في التجارة الموازية
- ظروف ممارسة المرأة للتجارة الموازية (قضايا التمويل وجلب البضاعة وتسويقها وغيرها)
- والنتائج والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها

ولكن إلى جانب هذه المحاور المركزية التي تشكل أركاناً أساسياً في المقابلات المجراة في كل مجتمعات البحث يمكن حسب خصوصية البلد المدروس الاتفاق على إقحام محاور أخرى فرعية متصلة بالحالة المدروسة.

2-4 جمع أكبر قدر من البيانات والإحصائيات الرسمية حول ظاهرة التجارة الرسمية

تمثل ظاهرة العمل غير المقنن وظاهرة التجارة الموازية بشكل خاص من الظواهر الاجتماعية البارزة والتي أضحت تلفت انتباه الجهات الرسمية والمختصة في السنوات الأخيرة، وقد أضحت الحكومات والهيكل تتجه أكثر نحو التعامل اللين مع البعض من هذه الممارسات في محاولة منها للإحاطة بها ورصد خفايا البعض منها. ولا بد من الإشارة الى أن مثل هذا التوجه الرسمي الحديث نوعا ما أصبح يميل الى التعامل مع هذه الظواهر على أساس أنها أمر واقع لا بد من دراسته وتشخيصه والتأني في التعاطي معه، وهو توجه مختلف عن المواقف الرسمية السابقة من ظواهر العمل غير المقنن والتي- على صعيد عالمي- مواقف متشددة حرصت على مقاومة ظواهر العمل غير الرسمية والتصدي لها، ولكن أمام توسع مجالات العمل غير المقنن واتساع رقعة ممارسته على صعيد مختلف الدول المتقدمة والنامية، تخلت الجهات الرسمية عن البعض من مواقفها المتصلبة إزاء البعض من الظواهر وممارسات العمل اللاشكالية وتبنت مواقف أخرى أكثر ليونة اختلفت من دولة إلى أخرى.

وقد يكون من نتائج هذا الانعراج في الموقف الرسمي من ظواهر العمل غير المقنن بما فيها خاصة التجارة الموازية، ظهور بعض بوادر الاهتمام الرسمي بجمع وتوثيق الإحصائيات الرسمية حول بعض الظواهر في إطار بعض الهياكل المعنية. وسوف يحاول بحثنا هذا التنقيب في إطار الدول الأربعة عن مختلف المعطيات الكمية المتعلقة بموضوع البحث أو ببعض جوانبه، خاصة المتعلقة منها بوضعية المرأة وبقضاياها المتصلة ببعض جوانب البحث. ويمكن حصر هياكل تجميع المعطيات الكمية في الجهات الرسمية التالية :

- وزارات التجارة والاقتصاد في البلدان المدروسة
- اتحاد المغرب العربي وبعض الهياكل المنبثقة عنه كاتحاد عمال المغرب العربي، أو الجامعة المغربية التي ما فتئت تنجز بعض اللقاءات الأكاديمية حول التنمية وغير من القضايا المجتمعية
- الجهات الرسمية المهتمة بقضايا المرأة كوزارات المرأة أو الهياكل المعنية بها وبشؤون الأسرة
- الجهات غير الحكومية المهتمة بالمرأة وبالشرائح المعدومة كالمنظمات جمعيات المجتمع المدني غير الحكومية، وعدد منها موجود وفاعل في كل من تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا
- الهياكل البحثية المهتمة بقضايا المرأة مثل مركز الدراسات والبحوث والإعلام والتوثيق حول المرأة في تونس، أو ديوان الأسرة والعمران البشري، أو على نطاق عربي منظمة المرأة العربية أو مركز دراسات المرأة العربية
- جمع بعض الإحصائيات المنبثقة عن بعض الدراسات والبحوث التي تمت في إطار بعض خلايا جامعة الدول العربية أو منظمة العمل العربية.

4-3 محاولة تتبع بعض أعضاء الفريق لمسيرة الممارسة الموازية للتجارة في بعض مناطق مصادر البضاعة

ما من شك ان المعاينة المباشرة للظواهر تعد مصدرا حيا لجمع المعلومة وتخطي عقبات كبيرة قد تحول دون الوصول اليها في حالة استخدام أدوات غير ميدانية وغير مباشرة. ويصبو هذا البحث إلى تنويع مصادر جمع المعلومة وجلب البيانات والمعطيات حولها، والى جانب الرصد المباشر لعمليات جلب البضاعة وممارسة التجارة من ليبيا التي سوف يتولاه

الفريق الباحث المنتمي لهذا البلد، يقر الفريق بأهمية تنظيم سفرة لبعض عناصر الفريق لتركيا أو لاطاليا.

وتمثل كل من ايطاليا وتركيا نقاطا مركزية في حركة التجارة الموازية بدول المغرب العربي نظرا لتواتر ارتيادهما من قبل النساء خاصة، ويعود ذلك بالأساس إلى عدم اعتماد تركيا خاصة لتشديدات رسمية كبيرة على حركة الدخول اليها، باعتبار عدم اشتراطها تأشيرة دخول ، وهو ما ييسر من إجراءات السفر وتعهيداته بحيث يغري الممارسين والممارسات للتجارة الموازية على التردد عليها لمرات عديدة في السنة الواحدة.

ولذا نعتبر إن محاولة تتبع لمسيرة التاجرات في أحد بلدان جلب البضاعة كتركيا أو ايطاليا محطة على درجة كبيرة من الأهمية بحيث سوف تساهم مثل هذه المتابعات الميدانية خاصة في بعض المواسم في الوقوف على جوانب متعددة من ممارسة ظاهرة التجارة النسائية الموازية من ذلك مسالك اقتناء البضاعة وشبكة العلاقات الاجتماعية التي تتسج في هذا الإطار بين التاجرات وبين مختلف المتعاملين معهم في بلد المصدر، هذا فضلا عما تنتج مثل هذه الفرص من معاينة مباشرة لتجربة ممارسة المرأة للتجارة الموازية والاطلاع على مشاكل الممارسة وإشكاليات السكن والإقامة والتواصل مع بلد المصدر وغيرها من الحثيات.

وتعتبر عملية التنقل المباشر لبعض أعضاء الفريق إلى بعض دول مصدر البضاعة، كذلك مرحلة مهمة توظف في عمليات جمع بعض المعطيات والإحصائيات الرسمية حول الظواهر المدروسة من منابع الممارسة فيها، كالمعطيات المتعلقة بحركة الدخول والخروج والتجارة وغيرها..، هذا إلى جانب السعي للاطلاع على البحوث الأكاديمية المنجزة في هذا السياق والمتعلقة بالتجارة الموازية في هذه البلدان

وفي هذه المرحلة يعول على التنسيق المشترك بين أعضاء الفريق وزملائهم في أقسام علم الاجتماع في الدول المقصودة حيث سوف يسهل علينا هذا المدخل الحصول على التراخيص الضرورية للتحرك ضمن هذه البلدان، ويمكن توظيف رصيدنا من العلاقات الشخصية سواء مع زملائنا أو مع سفارات بلداننا الرسمية المعتمدة في هذه الدول.

5- ضبط طريقة العمل والمجريات الميدانية لسير البحث

1-5 اللقاء المباشر بين أعضاء الفريق

- تنسيق لقاء أول بين أعضاء الفريق في إحدى الدول المعنية بالبحث (تونس -الجزائر-ليبيا- موريتانيا) يتم فيه ضبط رزنامة العمل وطريقة البحث والاتفاق على الخطوط العريضة للدراسة والتنسيق للانطلاق في البحث الميداني في مستوى كل دولة.

- تنسيق لقاء ثاني في خاتمة الدراسة لمناقشة نتائج البحث ولوضع الدراسة في شكلها النهائي والاتفاق حول النتائج والاستنتاجات وطرق الإخراج النهائي للدراسة

2-5 التنسيق عن بعد والتراسل الالكتروني

سوف يتم اعتماد التواصل الالكتروني في جل عمليات التنسيق بين أعضاء الفريق وتتبع مجريات البحث في مستوى كل دولة، ويتولى رئيس الفريق مهام التنسيق بين مختلف الأعضاء وتتبع الدقيق وتبادل الآراء والأفكار وتذليل الصعوبات التي من الممكن أن تعترض بعض عناصر الفريق، وعلى رئيس الفريق كذلك الالتزام بالتشريك الفعلي لكل الأعضاء في اتخاذ القرارات الجماعية المناسبة لكل مرحلة من مراحل البحث ، هذا إلى جانب التزامه بمهام إرساء قاعدة اتصال جيد بين مختلف الأعضاء وأسس جدية لتبادل المعلومة في الوقت المناسب.

5-3 تنسيق حيثيات العمل الميداني في مستوى كل دولة

تبقى مهمات تنسيق مجريات العمل الميداني في كل دولة مهمة الباحث المنتمي الى تلك الدولة ويتم ذلك وفقا لضوابط ومحددات عامة يتفق عليها الفريق. وعلى كل باحث تكوين فريق عمل فرعي (يمكن ان يتكوّن مثلا من مجموعة من طلبة الماجستير أو الأقسام النهائية في علم الاجتماع) في مستوى دولته ليساعده على جمع البيانات وانجاز الدراسات الميدانية

6- الخطط المستقبلية لكتابة و نشر نتائج البحث

يمكن لأعضاء الفريق في خاتمة البحث انجاز ملتقى دولي حول ظاهرة التجارة الموازية في المغرب العربي يتم فيه تشريك اكبر عدد من الباحثين المختصين في المجال عرب و أجانب، وذلك لإثراء معطيات البحث وتبادل الآراء، ويمكن لأعضاء الفريق تناول بعض زوايا البحث (إن يسمح لهم بذلك) أو تناول الموضوع من زوايا أخرى. ويمكن في هذا الإطار لأعضاء الفريق البحث عن مصادر تمويل إضافية لانجاز هذا الملتقى، أو الاتفاق مع مؤسساتهم الجامعية او بعض المراكز البحثية لتبني عملية نشر نتائج الدراسة .

كما يمكن كذلك بالنسبة لنشر أعمال الدراسة طرق أبواب بعض المنظمات العربية المعنية بشكل أو بآخر بمسائل التجارة الموازية وبمسائل المرأة كالجامعة العربية أو منظمة المرأة العربية أو الأكاديمية المغربية التابعة لاتحاد المغرب العربي.

6- أهمية النتائج المتوقعة لسياسات التخطيط والتنمية

تعد ظاهرة العمل غير المقنن من الظواهر الاجتماعية المعقدة بحكم شدوها عن الأطر والهيكل الرسمية. ورغم الأهمية البالغة لهذه الظواهر التي ما فتئت تتعاظم في بعض البلدان النامية والدول العربية ودول المغرب العربي بالتحديد إلا أن دراستها والبحث المعمق فيها ما يزال في حاجة إلى العديد من المبادرات.

وتبدو برأينا هذه الدراسة محاولة لتشخيص أحد أهم ممارسات العمل غير المقنن في دول المغرب العربي وهي ظاهرة التجارة الموازية ، وتمثل هذه الظاهرة – مثلها مثل العديد من الأعمال غير المقننة - ضربا من ضروب العمل الموازي الذي تختلف حوله وجهات النظر بين الفاعل الاجتماعي البسيط الممارس له وبين الجهة الرسمية التي يمارس العمل خارج أطرها ونواميسها القانونية. فالفاعل الاجتماعي ومن ورائه قاعدة عريضة من مختلف شرائح المجتمع وأنواعه الاجتماعية تعتبر- وفق منطق خاص بها- العمل غير المقنن ممارسة مشروعة وجهد يبذل وعرق يراق من اجل كسب القوت بطرق خاصة وبدون التعويل على أي جهة رسمية، لاسيما في ظل انسداد السبل .

أما من زاوية جهة النظر الرسمية ومن زاوية الحكومات يعد العمل غير المقنن بمختلف ظواهره ممارسة غير مشروعة بما انه تتم خارج دائرة القانون والأطر الرسمية الضابطة للشغل ولمختلف مجرياته.

وفي إطار هذا الاختلاف تتوالد ممارسات العمل غير المقنن وتتوسع قاعدة الشرائح الاجتماعية الممارسة له، وتقف السلطات في حالات عديدة عاجزة عن كبح جماح ممارسات شاذة عن القانون تعتبر في أحيان عديدة ممارسات مضرّة بالاقتصاد الوطني ومخلة بقواعد الصحة ومنتهكة لضوابط التأمين، وتجد السلطات نفسها متذبذبة المواقف بين الرفض والتصدي لمثل هذه الظواهر وبين التسامح فيها وغض النظر عنها، خاصة في الفترات الاقتصادية الصعبة.

لا شك أن نتائج هذه الدراسة المتعلقة بإحدى أهم ممارسات العمل غير المقنن في مستوى دول أربع تعد من أهم دول كتل إقليمي حديث، سوف تمثل محاولة للوقوف على خبايا الظاهرة ومحاولة لفك جوانب غموض عديدة تلت هذه الممارسة، وهي سعي لفهم منطق الفاعل الاجتماعي (المرأة) الممارس لها ، وفهم في نفس الوقت لسبل وآليات التعامل الرسمي مع الظاهرة.

إنها محاولة سوف تساعد على تقريب وجهات نظر متباعدة وسوف تجتهد وبالتالي في رسم صورة واضحة المعالم حول ظاهرة التجارة النسائية الموازية، لعل فهمها والإحاطة بها والغوص فيها يمكن صاحب القرار من اتخاذ الإجراءات والمقاييس الضرورية للتعامل والتعاطي الجدي والرصين مع الظاهرة.

ومن الأكيد أنها محاولة يمكن لنتائجها أن توظف في أي خطط مستقبلية وبرامج تنموية متعلقة بالمجتمع وبشرائحه في أي دولة من الدول المدروسة وحتى في غيرها من الدول بما أن الظاهرة تكاد تنشر في مناطق عديدة وتكاد الدراسات العلمية والأكاديمية تنعدم حولها.

أعضاء فريق البحث

رئيس الفريق: د. عائشة التاييب، أستاذة علم الاجتماع، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس
العنوان: ص.ب رقم 138 حمام الشك 1164 تونس
الهاتف: 00216433503
الفاكس: 0021671410975
البريد الإلكتروني: aichaettaibkorhid@yahoo.com

- عضو قار: د. نعيمة نصيب، أستاذة محاضرة في علم الاجتماع، جامعة قلمة، الجزائر
العنوان: حي بلعيد عبد الله بلدية عصفور- ولاية الطارف- الجزائر
الهاتف: 0021371458181
الفاكس: 0021337215288
البريد الإلكتروني: Necibnaima@yahoo.fr

- عضو قار: الأستاذة عائشة بن محمد بن مسعود فيشكة، عضو هيئة التدريس بجامعة الفاتح،
العنوان: قسم الاجتماع، جامع الفاتح، طرابلس
الهاتف: 00218926138508

- عضو قار: الأستاذ: سيد محمد ولد الجيد، أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية- نواكشوط
العنوان : كلية الآداب والعلوم الإنسانية- نواكشوط موريتانيا
الهاتف: 00222 6412986